

والتي انتقلت من 270 إلى 120 عضواً، وباعتبار دخول مكونات جديدة للمؤسسة لأول مرة، فضلاً عن النتائج التي أفرزها اقتراح الثاني من أكتوبر 2015.

وتبعاً لذلك، وبناء على سلسلة من المشاورات الفردية والجماعية والمكثفة التي باشرتها الرئاسة، منذ يوم الأربعاء 14 أكتوبر 2015، والتي تطلبت 5 أيام من العمل المتواصل، توصل، السيدات والسادة ممثلي الهيئات السياسية والنقابية والمهنية بالمجلس، من فرق ومجموعات، إلى صيغة توافقية تحقق التدبير التشاكري والتضامني للمؤسسة، بما يجمع بين مبدأ تمثيل جميع الفرق بالمكتب، وكذا مبدأ التمثيلية النسبية المنصوص عليها في الدستور ودون التفريط في حقوق المعارضة التي يؤطرها الدستور أيضاً. أريد بهذه المناسبة، ومن هذا المنبر أن أجدد، مرة أخرى، التأكيد على كل ما تضمنته الكلمة التي ألقيتها أمامكم لحظة انتخابي رئيساً لهذا المجلس، وأريد أيضاً مرة أخرى أن أجدد التعبير عن شكري الجزيل وعن امتناني لجميع السيدات والسادة الذين اشتغلوا معهم طيلة الأيام الماضية بلبورة هذا التوافق، وأتمنى صادقاً أن تستمر وأن تسري هذه الروح، خدمة لمصالح المواطنين والمواطنات، وخدمة لمصلحة بلادنا. أريد أن أستأذنكم الآن لأعطي الكلمة لأحد أصحاب المقترح لتقديمه وإعطاء نظرة عن أشغال اللجنة التحضيرية التي أعدته. ولكم الكلمة السيد المستشار المحترم، الأستاذ الأنصاري.

#### المستشار السيد محمد الأنصاري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني، وبعد كلمة السيد الرئيس، أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر مقترح تعديل النظام الداخلي لمجلس المستشارين، المقدم من طرف مجموعة من السادة أعضاء المجلس الذين يمثلون مختلف المكونات السياسية والنقابية والمهنية بالمجلس، من فرق ومجموعات.

في البداية، لا بد من التنويه بالأجواء الإيجابية التي مرت فيها المشاورات الموسعة، والتي باشرها السيد رئيس المجلس مباشرة بعد انتخابه، حيث سادت روح التعاون والتوافق البناء بين الجميع بهدف إيجاد الصيغ المثلى لإدماج كل المكونات والمبادرات في التسيير والتدبير، مما يجعل من مجلس المستشارين مؤسسة دستورية فعالة، حيوية، تتمتع بكل مواصفات المؤسسة الديمقراطية، وملزمة بكل الأحكام الدستورية، التي تضمن التطبيق الفعلي لحقوق الأغلبية والأقلية والمعارضة.

وتحدياً كذلك حرية الرأي والرأي المخالف، وبما يجعل من هذه المؤسسة الموقرة فضاء للنقاش الديمقراطي العقلاني المترفع عن كل اعتبار سياسي،

#### محضر الجلسة الرابعة

التاريخ: الثلاثاء 6 محرم 1437 (20 أكتوبر 2015).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحاكم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة ودقيقة واحدة، ابتداء من الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والخمسين مساءً.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مقترح يقضي بتغيير المادتين 46 و53 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

المستشار السيد عبد الحاكم بن شماش رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

على بركة الله، أعلن عن افتتاح الجلسة.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

يخص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مقترح يقضي بتغيير بعض مواد النظام الداخلي لمجلس المستشارين، ويأتي عقد هذه الجلسة العامة تبعاً للاتفاق الذي تبلور، بعد عمل شاق، بين مختلف مكونات المجلس السياسية والنقابية والمهنية، من فرق ومجموعات.

وأود بهذه المناسبة، أن أتقدم بالشكر الجزيل وأن أعبر عن التقدير الكبير لكافة السيدات والسادة ممثلي الهيئات المؤلفة للمجلس على تعاونهم الإيجابي والبناء مع الرئاسة، للبحث عن أنجع الصيغ التوافقية التي تترجم مبدأ التعددية والمشاركة وإدماج كافة المكونات في تسيير المؤسسة.

ولا بد من الإشارة إلى أن الجميع جعل من الخطاب الملكي السامي المؤرخ في 9 أكتوبر 2015، منطلقاً مرجعياً أساسياً في العمل، بما تضمنه من إشارات واضحة حول التوافق الإيجابي والبناء، وكذا التنويه بالمكانة التي يحتلها مجلسنا الموقر في الهندسة الدستورية الجديدة.

وأود أن أذكر في هذا الصدد، بمقتطف من الخطاب الملكي السامي: "فقد أعطى الدستور لمجلس المستشارين مكانة خاصة في البناء المؤسسي الوطني، في إطار من التكامل والتوازن مع مجلس النواب، فهو يتميز بتركيبة متنوعة ومتعددة التخصصات، حيث يضم مجموعة من الخبرات والكفاءات المحلية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية.

لذا، يجب أن يشكل فضاء للنقاش البناء وللخبرة والرزانة والموضوعية، بعيداً عن أي اعتبارات سياسية"، انتهى النطق الملكي السامي.

وعلى هذا الأساس، تقدم أمامكم اليوم ثمرة جهود جماعي تشاوري، شاركت فيه معظم مكونات المؤسسة، مما ساهم في بلورة تصور واضح لهيكل المجلس في ضوء المتغيرات العددية التي طرأت على عدد أعضاءه،

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

**المستشارة السيدة خديجة الزوي:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني بكل اعتزاز أن أتدخل في الجلسة المخصصة للمناقشة والتصويت على مقترح القانون القاضي بتعديل المادتين 46 و53 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

والأيد، السيد الرئيس، أن هذه الجلسة تشكل لحظة ديمقراطية مهمة في تجربتنا البرلمانية وفي مسيرة البناء الوطني الديمقراطي، لأنها تأتي مباشرة بعد انتخاب مجلس المستشارين في هندسته الدستورية الجديدة، وهي مناسبة لأعرب باسم أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، عن أحر التهاني للسيد رئيس المجلس والسيدات والسادة المستشارين المحترمين، على الثقة التي حظوا بها من قبل ناخبي كل الفئات الممثلة أو الممثلة داخل مجلسنا الموقر، وهي ثقة تدعونا لنعمل جميعا ولنواصل بكل أمانة تطوير تجربة الثنائية البرلمانية، بتعهد وروح المؤسسة بما يليق وطموحات المغاربة، في ظل دستور متقدم، وتحت الرعاية والتوجيهات السامية والمتبصرة لعاهل البلاد، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

**السيد الرئيس،**

من الواجب علينا، ونحن في هذه الجلسة الدستورية المخصصة للمناقشة والتصويت على مقترح قانون القاضي بتعديل المواد 13 و46 و53 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، أن نشيد بالمقاربة التشاركية التي اعتمدها رئاسة المجلس في إشراك ممثلي جميع الفعاليات السياسية والحزبية والنقابية والمهنية، وأن نثمن عاليا الجهود التي بذلتها تحت إشراف السيد رئيس المجلس بروح التوافق والتعاون التي عبر عنها الجميع.

وعليه، فإننا في الفريق الاستقلالي نثمن عاليا مقترحات القانون المعروض على أنظار مجلسنا الموقر، وسنصوت بالإيجاب، خدمة لمصلحة المؤسسة وللوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:**

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن لأحد السادة مستشاري فريق الأصالة والمعاصرة.

**المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

وذلك تطبيقا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب افتتاح الدورة الأولى، من السنة التشريعية الخامسة، من الولاية التشريعية التاسعة بمقر البرلمان، والتي أكد من خلالها جلالتنا على أن "السنة التشريعية التي فتحتها اليوم حافلة بالتحديات، وتتطلب العمل الجاد والتخلي بروح الوطنية الصادقة، لاستكمال إقامة المؤسسات الوطنية، لذا ندعو لاعتماد التوافق الإيجابي في كل القضايا الكبرى للأمة"، انتهى النطق الملكي السامي. كما لا تفوتني الفرصة دون الإشادة والتنويه بمساهمة كافة الفرقاء في المشاورات التي أثمرت التعديلات التالية على النظام الداخلي لمجلس المستشارين:

أولا، تحديد العدد المطلوب لتشكيل كل فريق في 6 أعضاء بدل 12 عضوا؛

ثانيا، جعل عدد أعضاء كل لجنة لا يقل عن 15 عضوا، ولا يزيد عن 25 عضوا.

وأذكر المجلس الموقر بالمناسبة، أن الاتفاق المبدئي الذي أجمع عليه الجميع، هو الإسراع بتعديل جزئي للنظام الداخلي، كما هو مقترح عليكم اليوم، نظرا للارتباط المباشر للمادتين المراد تعديلها باستكمال هيكل المجلس من فرق ومكتب، على أن تشكل في أقرب الآجال لجنة يعهد إليها بإعداد مسودة للمراجعة الشاملة للنظام الداخلي للمجلس، مواكبة لما طرأ من مستجدات ومتغيرات على كافة المستويات.

وفي الأخير، أعلن كذلك للسادة المستشارين المحترمين أن أحد مكونات المجلس التي وقعت بالأمس المحضر الذي على أساسه تم مناقشة مقترح هذا التعديل، قد سحب لأئحة أعضائه من رئاسة المجلس.

وعليه، سيقصر المقترح المعروض على أنظاركم على المادتين 46 و53، بينما سيحتفظ بالمادة 13، كما هي منصوص عليها في النظام الداخلي الحالي للمجلس.

وبالتالي، أتمس منكم السيد الرئيس، ومن الحاضرين سحبها من المقترح الحال عليكم وعدم عرضها للتصويت. وشكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الآن، أفتح باب المناقشة، أنه وفقا لاتفاق السيدات والسادة أعضاء اللجنة الموسعة التي اشتغلت على الموضوع، سأعطي الكلمة تباعا للسيدات والسادة ممثلي مكونات المجلس، لمن يرغب في ذلك طبعاً، لمن يرغب في ذلك طبعاً.

وأبدأ بالفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، والكلمة لإحدى السيدات أو أحد السادة المستشارين المتمون للفريق، في حدود خمسة دقائق، في حدود خمسة دقائق.

أن النظام الداخلي يحتاج - في نظرنا - إلى تعديلات أخرى، لا بد أن تعرض على اللجنة المختصة في هذا المجال من أجل ضخ جرعات من الحكامة، وضخ جرعات من التدبير الجيد من أجل الاستثمار الأمثل لمكونات هاذ المجلس، سواء على مستوى الأعضاء أو على مستوى الموارد البشرية.

لقد عبرنا طيلة فقرات هذا المسار التشاوري عن تفاعل إيجابي مع المقترحات القاضية بتمكين جميع مكونات المجلس الأساسية، وخاصة الفرق الصغرى من أحزاب سياسية وثقافات ومكونات مهنية وممثلي المشغلين، على ضرورة أن يتمكن الجميع من الاشتغال في إطار فريق بما يتيح من إمكانيات للاشتغال في ظروف أفضل.

وانطلاقاً من كل ذلك، اعتبرنا بأن تمثيل جميع الفرق هو مكتسب من أجل التدبير الجماعي ومن أجل التأسيس لهذه التجربة حتى تستوي على مسار جيد.

انطلاقاً من كل هذا، نعلن بأننا سنصوت بالإيجاب على التعديلات اللذين سيعرضان علينا بعد قليل، وهما التعديل الممثل في تخفيض نصاب الفريق من 12 إلى 6، والتعديل الممثل أيضاً في تخفيض النصاب المطلوب فيما يتعلق باللجان، علماً أن باقي المقترحات سوف تعرض - كما قلت - في أمام اللجنة المختصة.

شكراً لكم السيد الرئيس، وشكراً لكم، إخواني، وأخواتي المستشارين والمستشارات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:**

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم السيد مبارك السباعي عن الحركة الشعبية.

**المستشار السيد مبارك السباعي:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

كما جاء في كلام الإخوة اللي سبقوني، حتى احنا موافقين على المبدأ ديال.. المقترح اللي جا في النظام الداخلي، وسأسلم كلمتي للسيد الرئيس كي لا أضيع وقت الإخوة المستشارين.

**السيد الرئيس:**

شكراً للسيد المستشار المحترم.

وأعطي الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم السي عبد القادر سلامة

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

يشرفني أن أتكلّم باسم زملائي وزميلاتي في فريق الأصالة والمعاصرة، لأعبر عن تنويه الفريق وتثمينه وإشادته بروح التوافق الإيجابي اللي ساد وسط اللجنة التي اشتغلت بمعية السيد الرئيس المحترم، حول التعديلات التي استوجبتها التركيبة الجديدة لمجلسنا الموقر، وحتى تسير هذه التعديلات، ليس فقط التركيبة من حيث العدد، ولكن كذلك من حيث النوع ديال الفئات الحاضرة والمكونة لمجلسنا الموقر.

ونأمل في فريق الأصالة والمعاصرة، بل نحن عازمون على توطيد هاذ التوافق أو هاذ النهج التوافقي الإيجابي بين مختلف مكونات مجلسنا الموقر، وسنعمل على تثبيت هاذ النهج خدمة لكل ما يرفع من نجاعة وفعالية تدبير أشغال المجلس، وبما يخدم كذلك مصالحنا العليا أو مصالحنا الوطنية العليا.

فمن هذا المنطلق، نعلن كفريق للأصالة والمعاصرة، تصويتنا الإيجابي على التعديلات المقدمين لمجلسنا من طرف اللجنة الفرعية التي اشتغلت على الموضوع.

وشكراً جزيلاً على حسن استماعكم.

**السيد الرئيس:**

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لإحدى السيدات المستشارات أو السادة المستشارين عن فريق العدالة والتنمية.

**المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:**

شكراً للسيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين.

حضرات السيدات والسادة،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

السيد الوزير المحترم،

أريد في البداية، أن أعبر باسم فريق العدالة والتنمية، عن سعادتنا بهذا الجو الإيجابي الذي انطلقت فيه أول جلسة لمجلس المستشارين في حلته الجديدة وفي تجربته الجديدة، انطلاقاً من مقتضيات الدستور الجديد.

نحن في فريق العدالة والتنمية، ومنذ البداية، حينما اتصل بنا السيد الرئيس من أجل إجراء مشاورات أولية على أفراد، ثم بعد ذلك في ظل الاجتماع الذي عقد بمشاركة كافة مكونات هذا المجلس من فرق ومجموعات، كانت تحدوننا رغبة كبيرة للنهوض بهذه المؤسسة وتطوير عملها، حتى ترتقي إلى الانتظارات الكبيرة التي يعلقها عليها فئات واسعة من الشعب المغربي، التي صوتت بكثافة يوم 4 شتنبر، وصوتت أيضاً يوم 2 أكتوبر.

نجمع اليوم لنناقش تعديلات أولية مطبوعة بطابع الاستعجال، لتمكين المجلس من تشكيل مكوناته وهياكله، ولكي يشتغل في ظروف جيدة، علماً

وفعالياته المتميزة في بناء المرحلة المقبلة، والتي يجب أن يطبعها جو من الثقة وتضافر الجهود للارتقاء بمستوى عمل هذه المؤسسة الدستورية وتجسيد التميز النوعي الذي تتوفر عليه من خلال تنوع مكوناتها وفعاليتها.

**السيد الرئيس،**

بخصوص التعديلات المقترحة، لا بد أن نثمن كل مواقف الهيئات السياسية والنقابية والمهنية على مواقفها الثابتة، والتي اتجهت جميعها نحو بناء جو التوافق، منوهين بالتفاعل الإيجابي للأحزاب التي حصلت على المراتب الأولى مع الأحزاب والنقابات التي حصلت على المراتب المتوسطة، وذلك من أجل إشراك الكفاءات التي تتوفر عليها في تدبير وتسيير العمل التشريعي والرقابي للمؤسسة والارتقاء بعملانا الدستوري وفق المقاربة التشاركية التي نص عليها الدستور والذي ضمن فيها حقوق الأقليات.

**السيد الرئيس المحترم،**

إن تعديل النظام الداخلي ورش ينبغي الانكباب عليه مستقبلا، بحيث لا ينبغي أن ينحصر عملنا اليوم في تعديل مادتين فقط، جهودنا ومجهودنا يجب أن ينصب نحو فتح هذا الورش من جديد والوقوف على كل النواقص التي لا تزال تشوبه.

في الأخير، لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، إلا أن نهني أنفسنا جميعا على روح التوافق التي أبديناها جميعا في أول امتحان لنا، مؤكداً أننا كفريق سنصوت بالإيجاب على هذا المقترح، آمليين أن يسود نفس هذا الجو عند كافة مكونات هذا المجلس. وشكراً.

**السيد الرئيس:**

**شكراً للسيد المستشار المحترم.**

جاءتني الآن برقية تفيد أن من المحتمل أن بعض السادة والسيدات المستشارين المحترمين، لم يتوصلوا بمقترح التعديل المعروض على أنظاركم، لذلك أعطي الإذن لتوزيع نسخ من المقترح المذكور على من لم يتوصل. وأعطي الآن الكلمة لإحدى السيدات المستشارات أو السادة المستشارين المحترمين عن فريق الاتحاد الاشتراكي.

**المستشار السيد محمد علمي:**

**شكراً السيد الرئيس المحترم.**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**السيد الرئيس،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

**السيد الوزير،**

**أنعمت مساء.**

السيد الرئيس، في الحقيقة، لا أملك في هاته اللحظة، بدوري وباسم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، إلا أن أهني اللجنة التي

عن التجمع الوطني للأحرار.

**المستشار السيد عبد القادر سلامة:**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد الوزير المحترم،**

**أخواتي إخواني المحترمين،**

أتدخل اليوم، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، في أول جلسة عمومية ينظمها مجلس المستشارين في حلته الجديدة لمناقشة مقترح التعديلات التي ناقشتها كافة مكونات المجلس، والتي نادى بها السيد رئيس مجلس المستشارين في سلسلة من اجتماعات، ضم جميع مكونات المجلس من أحزاب ونقابات.

أريد في البداية، أن أتقدم باسمي، ونيابة عن كافة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار، بأحر التهاني للسيدات والسادة المستشارين المحترمين الذين أنتخبوا في هذا المجلس الموقر ونالوا ثقة الناخبين.

ولابد، أن أؤكد قبل الدخول في مناقشة موضوع هذه الجلسة، عن اعتراز فريقي بالتجربة الديمقراطية التي تسير فيها بلادنا بكل ثقة وثبات، وكذلك على التنافس الشريف، الذي طبع مسار الاستحقاقات المهنية والجماعية والجهوية التي مررنا منها جميعاً، والتي أفضت إلى تشكيل هذا المجلس الموقر، حيث سعت بلادنا من خلال ذلك، إلى استكمال بناء المؤسسات الدستورية التي كنا جميعاً أحزاباً ونقابات ومجتمع مدني نتطلع إليه.

طبعاً، وفق التوجيهات الملكية التي عبر عليها في الخطاب السامي الموجه إلى البرلمان أثناء افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة، من الولاية التشريعية التاسعة.

**السيد الرئيس،**

لا بد كذلك أن نهني أنفسنا على العرس الديمقراطي الكبير الذي عبرنا عليها جميعاً من خلال انتخاب السيد الرئيس، رئيس مجلس المستشارين، الذي نجد له اليوم من هذا المنبر تهانينا الحارة، كما نهني منافسه الزميل عبد الصمد قيوح، لأن نجاح أي أحد منها هو نجاح للديمقراطية في بلادنا، والتي أصبحت والله الحمد، مثلاً متميزاً في مجتمعنا الإقليمي، العربي والإسلامي على الخصوص.

**السيد الرئيس،**

أمام التحديات المستقبلية التي تنتظرنا جميعاً لاستكمال تنزيل الدستور، وبعد اطلاعنا على ما أفرزته صناديق الاقتراع في اقتراع 2 أكتوبر 2015، ارتأت كافة مكونات المجلس، أغلبية ومعارضة وممثلي الأجورين والباطرون، أن نجهد جميعاً في إعداد مقترح تعديل بعض فصول من النظام الداخلي، وذلك للسعي نحو إشراك كافة مكونات المجلس

وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد الرئيس:

#### شكرا السيد المستشار المحترم.

نتقل الآن للهيئات النقابية، وأعطي الكلمة لإحدى السيدات أو أحد السادة المستشارين المحترمين عن الاتحاد المغربي للشغل.

#### المستشار السيد ادريس الراضي:

إلى أسمى السيد الرئيس، باسم الفريق، الفريق الدستوري الديمقراطي الإجتماعي، باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الإجتماعي، شكرا السيد الرئيس.

#### المستشار السيد رشيد المنباري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمين وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين.

أما بعد؛

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

أشرف اليوم بأن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل في إطار مناقشة التعديلات المقترحة حول النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبالخصوص المادة 46 منه، التي بموجبها سيتم تقليص عدد أعضاء الفرق النيابية، تماشيا مع التعديل الذي عرفه عدد أعضاء مجلس المستشارين، والذي انتقل من 270 إلى 120 عضوا، كما جاء في الفصل 63 من دستور 2011.

وقبل أن أدخل في حيثيات مناقشة التعديل، لا بد من أن أتقدم بالشكر الجزيل للطبقة العاملة المغربية بكل فئاتها، التي وضعت ثقها في الاتحاد المغربي للشغل، المنظمة النقابية المستقلة المشهود لها بالتضحية المستمرة والدائمة مع الشغيلة في كل المحافل والمحطات النضالية.

كما لا تفوتني الفرصة بأن أشكر اللجنة التي سهرت على دراسة مقترحات التعديلات، وعلى وجه الخصوص السيد رئيس مجلس المستشارين، هذه اللقاءات المرطوية، التي عرفت نقاشا عميقا وفي أعلى المستويات ونضجا كبيرا من طرف مختلف مكونات اللجنة، يهدف بالأساس إلى الوصول إلى نتائج تحقق الغاية من المقاربة التشاركية، وتصب في خدمة مؤسستنا التشريعية والعمل البرلماني عموما.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن هذه المحطة التاريخية تفرض علينا جميعا أن نكون في مستوى لحظتها وفي مستوى ثقة ناخبين بكل فئاتهم، ملتزمين بالوفاء بما قطعناه على أنفسنا

اشتغلت جادة مع رئاسة مجلسنا الموقر، وأهنتها ثانيا على العمل المثمر الذي خلصت إليه بروح توافقية عالية، مستحضرة في عملها مضامين الخطاب الملكي، وكذا مقتضيات دستور البلاد الذي ينص على المقاربة التشاركية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

نحن في الفريق الاشتراكي نؤكد من هذا المنبر، على أن مجلس المستشارين بصفته مجلس داخل البرلمان المغربي في إطار الثنائية البرلمانية، تقول بكل صراحة أن هذا مجلس أو فضاء للحوار، ومجلس المستشارين في حلته الجديدة، في إطار هيكلته الجديدة التي أتى بها دستور فاتح يوليوز 2011، تقلص عدد أعضائه، وضم مكونا جديدا، بالإضافة إلى الأحزاب السياسية، النقابات، المكون الجديد هو المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية.

بالتالي، نحن نقول بصريح العبارة، على أن تركيبة مجلس المستشارين تختلف تماما عن تركيبة مجلس النواب، ولهاته العلة مجتمعة، واستحضارا منا للمقاربة التشاركية ولمشاركة الجميع وضمان تمثيلية أوسع، وبالخصوص للمكون الجديد الذي أصبح يضم مجلس المستشارين بعد دستور فاتح يوليوز 2011، نقول بصريح العبارة على أن ما خلصت إليه هذه اللجنة التي اشتغلت إلى جانب السيد الرئيس المحترم، ما خلصت إليه مطابق لروح ومضامين الخطاب الملكي ومطابق للمقاربة التشاركية.

ولهاته الأسباب مجتمعة، سنصوت إن شاء الله، لصالح التعديلات اللذين طالا مقتضيات المادة 46 وكذلك المادة 53 من النظام الداخلي، وأملنا في المستقبل أن تبقى هاته الروح التوافقية هي المهيمنة على أشغال مجلس المستشارين، وسنجتهد، كفريق اشتراكي، إلى جانب الرئاسة وإلى جانب باقي مكونات المجلس الموقر من أجل تعديل النظام الداخلي، بعدما أبانت التجربة خلال سنة من دخوله إلى حيز التطبيق على بعض الأعطاب.

وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد الرئيس:

#### شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم السي إدريس الراضي عن فريق الاتحاد الدستوري والحركة الديمقراطية الاجتماعية، سيسلم المداخلة مكتوبة. شكرا.

وننتقل الآن إلى الهيئات النقابية.

#### المستشار السيد ادريس الراضي:

#### شكرا السيد الرئيس.

بخصوص المداخلات احنا غادين في نفس النهج، هاذ الشي كله غير باش ما نعاودوش التكرار، إذن راه احنا مع التصويت، كذلك كئشن ما جاء في الكلمة ديال الإخوان كاملين.

بلورة عمل مشترك في المستقبل بالنسبة لهذا المجلس.

ولذلك، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، اعتبرنا أن التعديلات المقدمة اليوم هي أساسية، أولاً، لأن المجلس السابق في إطار النظام الداخلي السابق الذي كان يتكون فيه المجلس من 270 عضواً كان لا بد عندما وصل اليوم إلى 120، كان لا بد من مراجعة عدد ونصاب تكوين الفريق.

ولذلك، أيدنا أن يكون التعديل في إطار هذه المادة أن ينص على التخفيض إلى 6 أعضاء عوض 12، ولو بقينا في إطار النظام الداخلي الحالي قبل التعديل سوف يكون عندنا فقط 3 فرق، وهذا بالطبع سيؤثر على توسيع المشاركة وعلى توسيع النقاش بما يسهم في بلورة العمل الذي ينتظرنا جميعاً.

كذلك، عندما راجعنا في النظام الداخلي عدد الأعضاء الذين تتكون منهم اللجان، ذلك كذلك تماشياً مع العدد الآن لمجلس المستشارين، والهدف عندنا جميعاً هو أن نكون في مستوى اللحظة، هو أن نكون في مستوى التطلعات، هو أن نكون في مستوى العمل الجاد الذي لا بد أن تكون لمسة هذا المجلس واضحة وبيّنة على هذا الأساس.

ولذلك، أيها السادة، أيها السيدات المحترمات، نحن في الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نصوت بالإيجاب على هذه المقترحات، ونؤكد على أننا مستعدون وجادون للعمل في إطار هذا النوع من التوافق والتعاون لأجل المصلحة العليا للبلاد.

والسلام عليكم وشكراً.

**السيد الرئيس:**

شكراً للسيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لإحدى السيدات أو السادة المستشارين المحترمين عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

**المستشارة السيدة ثريا لحرش:**

السلام عليكم.

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارون،

أولاً، أريد أقول على أننا نحن، كمجموعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، قد ساهمنا في نقاشات دامت لساعات طوال في إطار التعديل للنقطة في القانون الداخلي.

بالنسبة لنا في هذه الجلسات، عبرنا عن هواجسنا ككونفدرالية ديمقراطية للشغل، عبرنا عن هواجسنا من أجل تطوير هذه المؤسسة، عبرنا عن هواجس الحكامة الجيدة، المسؤولية والشفافية والإشراك والمحاسبة والمراقبة، عبرنا كذلك عن هواجسنا في إسراع صوت كل التعبيرات المتمثلة

من وعد أن نجعل من مجلس المستشارين منبراً لرفع صوت الطبقة العاملة المغربية والجمهير الشعبية، وحتى نسهم من موقعنا بجدية وفعالية في هذه المؤسسة الدستورية وفي العمل التشريعي، خدمة لمصلحة وطننا ولعموم الشعب المغربي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالعودة إلى صلب موضوع الجلسة، وبناء على ما جاء في الفصل 69 من الدستور، والذي أشار إلى أن لكل من مجلسي البرلمان أن يضع نظاميها الداخليين ويقرهما بالتصويت، فإن النقاش الذي تم حول التعديلات المقترحة، وكما سبق أن أشرنا إليه، كان نقاشاً موضوعياً وجاداً، خيطة الناظم المصلحة العليا للوطن، أفضى إلى هذه التعديلات المعروضة على الجلسة العامة.

ونحن، في فريق الإتحاد المغربي للشغل، ندعمها ونصوت عليها بالإيجاب. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:**

شكراً للسيد المستشار المحترم.

دائماً في إطار الهيئات النقابية، أعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين عن الإتحاد الوطني للشغل، تفضل السي الحلوطي.

**المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:**

شكراً.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بدوري لا بد أن أؤكد على أن هذه المؤسسة الدستورية، والتي تلتقي اليوم مع الدستور المغربي الجديد، انتظرت هذه المؤسسة 3 سنوات بعد الدستور، ها هي اليوم تصل إلى مرحلة النضج لكي تكون مؤسسة في إطار الدستور الجديد.

القضية الثانية، استلهاماً لخطاب صاحب الجلالة الافتتاحي لهذه الدورة البرلمانية، والذي أكد بما لا يدع مجالاً للشك على ضرورة العمل التوافقي المسؤول والجاد والإيجابي.

في هذا الإطار، لا بد أن أهنيئ ممثلي وممثلات الهيئات النقابية والسياسية والمهنية، والتي اشتغلت لساعات طويلة طيلة الأسبوع الماضي. أقول شعرت وأنا أشتغل مع هؤلاء الإخوة ومع الرئاسة الجديدة بجدية وتطبعه المسؤولية وتطبعه الجدية وتطبعه هدف الوصول إلى التوافق، ولكن أن يكون توافقاً إيجابياً، شعرت في هذه اللحظات التي اشتغلت فيها مع الإخوة والأخوات، أننا لم تكن أبداً مطروحة قضية أغلبية ولا معارضة، وإنما كان الهدف الأساسي هو أن ننتج تعديلاً في النظام الداخلي، يسهم في

في البداية، أود أن أهني الجميع، أهني المستشارين على الثقة التي حظيت بها من طرف الهيئات الناخبة.

وبنفس المناسبة، أود أن أهني السيد الرئيس على انتخابه كرئيس لمجلس المستشارين في.. وتذكرون جميعا، تتذكرون ذلك في لحظة ديمقراطية بامتياز، يحق للمجلس أن يفخر بها ويعتز بها.

وذلك أنا اليوم أشرف بالوقوف أمامكم من هذه المنصة لأتناول الكلمة لأول مرة بالنسبة للوفاد الجديد، اللي هو المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية، ممثلة في الاتحاد العام لمقاولات المغرب التي تمت دسترتها، ونحن نعز بهذه الدسترة، ونعز بهذه التركيبة ونحييها داخل الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وأقول لجميع الإخوان بأن كلنا، فريقنا كله عزم وإصرار على رفع هذا الرهان وعلى إسهامه، إن شاء الله، في مداولات المجلس وفي أنشطته وكل مجالاته، بما يخدم الصالح العام، وكنتمنى أنه يكون للجميع عند حسن ظن المشرع بهم، وأكد أنه لنا من الخبرات ومن التجارب وما راكمه الإخوان من تجارب أن ما لهم من تجارب أنهم يسهمون إيجابا في تجويد عطاء المجلس ليقوم بمهمته في المجال التشريعي وفي المجال الرقابي.

أعود إلى النقطة الثانية، والتي بغيت ندخل فيها، هي المسألة تعلمون جميعكم أن تركيبة المجلس الجديدة اقتضت ملاءمة النظام الداخلي للمجلس لهذه التركيبة، وخصوصا المواد 46 والمواد 53، يعني المواد فيما يخص التركيبة الدنيا لتكوين فريق بمجلس المستشارين وكذلك المادة 53 فيما يخص اللجان، وهو ما كان موضوع تكلموا فيه الإخوان بإسهاب موضوع نقاش لمدة 3 أيام أو 4 أيام، وعلى مدى كذلك ساعات طوال، والتي حقيقة كان هناك تميز بنقاش جاد ومسؤول، وتم استحضار مضامين الخطاب الملكي السامي في افتتاح السنة التشريعية الخامسة للولاية التشريعية الحالية.

فهاز الخطاب حقيقة المضامين ديالو كانت نبراسا اهتدى بهديه جميع المشاركين في هذه اللجنة الذين أحبيهم على روحهم الوطنية العالية وعلى ترك الخلافات والمزايدات السياسية إلى آخرة جانبا كما تعلمون، ومشاو كذلك في الاتفاق في التوافق الإيجابي الذي كان محل الخطاب الملكي السامي.

والجميع تجنب وهذه مسألة أساسية تجنب جميع الإخوان المشاركين في هذه المشاورات، الممثلين ديال جميع الفرق والفئات تجنبوا المقاربات الإقصائية والمقاربات الإرضائية، يعني ما تمش إرضاء أي فئة، ابتعدنا على هذه المسائل وتوخينا أن نعطي صورة لامعة ديال المجلس الجديد، في ظل دستور جديد.

وحقيقة أنا أشكر جميع الإخوان اللي كانوا ممثلين والزملاء في اللجنة، لأنهم أبانوا عن روح وطنية صادقة وعن تنازلات، كلهم تنازلوا، الإخوان في الأحزاب الكبرى تنازلوا من أجل إنزال السقف إلى 6، وهذا شيء يحسب لهم، فشكرا لهم جميعا. وتأسيسا على ذلك، أتوجه بالشكر إلى السيد

في هذه المجلس، نقابية، سياسية، وكذلك الباطرون، يعني ممثلي أرباب العمل وكذلك النقابات، وهذا شيء نفتخر به ليكون هنا صوت معبر عن هموم النقابات وتعبيرات للطبقة العاملة.

نحن ككونفدراليين وككونفدراليات، كذلك كان هاجسنا، هو أننا كيف نكون نحن، كاستشارين ومستشارات، نعب عن هموم الشعب المغربي، وكنقائيين ونقائيات، كيف يمكننا أن نعب عن هموم الطبقة العاملة والموظفين وعموم الشعب المغربي؟ وكيف نعب عن انتظاراته؟ هاته كانت هواجسنا. كما وضعنا في نصب أعيننا أن مصلحة هذا الوطن فوق مصلحة الجميع، كأحزاب ونقابات، وكذلك كممثلين للمهنيين.

نحن كذلك، نريد أن نقول على أننا نهني إخواننا بتمثيلياتهم المرتقبة في مكتب هاته المؤسسة، ونقول على أننا لا نرى مانعا في تعديل هاتين النقطتين في القانون الداخلي.

والله يوفقنا جميعا لخدمة مصالح الشعب المغربي.

**السيد الرئيس:**

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

أعطي الكلمة الآن لأحد الإخوة عن الإتحاد العام للشغالين.

**المستشار السيد النعم ميارة:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نحن كذلك داخل الإتحاد العام للشغالين بالمغرب، نود بداية أن نهني السيدات والسادة المستشارين على الثقة التي وضعها فيهم ناخبيهم.

كذلك، نود بهذه المناسبة، أن نعب عن مدى اعتزازنا وافتخارنا بالجو الذي ساد أعمال اللجنة المكلفة بتعديل النظام الداخلي للمجلس، ونصوت إيجابا على هذه التعديلات. وشكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا للسيد المستشار المحترم.

ونختتم المداخلات بالهيئات المهنية، وأعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم عبد الإله حفطي عن الإتحاد العام لمقاولات المغرب.

**المستشار السيد عبد الإله حفطي:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات المستشارات المحترمت،

السادة المستشارون المحترمون،

تعليل التعديل: الأمر يتعلق بملاءمة النظام الداخلي مع عدد أعضاء المجلس بعد تقليص عددهم إلى 120 عضواً، وذلك تفعيلاً لروح الدستور الذي مزج بين الحق في تشكيل الفرق والمجموعات البرلمانية وتمكين البرلمانيين من أجهزة ووسائل العمل البرلماني.

ومادام أن هنالك ضرورة لتقليص عدد الحد الأدنى بالنسبة للفرق من 12 إلى 6 أعضاء لتشكيل الفريق البرلماني، فإن نفس الأسباب والمبررات تدعو إلى تقليص الحد الأدنى لتشكيل المجموعات البرلمانية من 3 أعضاء إلى عضوين، ومن جهة أخرى من أجل تمكيننا - هما المستشارين - كممثلين لحزب سياسي من وسائل العمل داخل المجلس، ومن التعبير عن مواقفنا ومن المساهمة الإيجابية في حياة المجلس. وفي انتظار تفضلكم بالتجاوب مع هذا الطلب، تقبلوا، السيد الرئيس، فائق التقدير والاحترام. شكراً.

**السيد الرئيس:**

**شكراً للسيدة المستشارة المحترمة.**

إذن أعرض الآن التعديل الذي قدمته السيدة المستشارة المحترمة للتصويت:

الموافقون = 4؛

المعارضون ..تحتلوني شوية، لأن ما كايش اللي غيعاوني.

المعارضون = 46؛

المتنعون = 30، إذن:

الموافقون = 4؛

المعارضون = 46؛

المتنعون = 30.

أعرض المادة 46 للتصويت كما عدلت أو كما وردت في نص المقترح الذي عرضه الأستاذ الأنصاري.

الإجماع.

.. نعم، شكراً، رفض التعديل.

إذن الموافقون على التعديل كما قدمه الأستاذ الأنصاري واللي بين أيديكم:

الموافقون: الإجماع.

المعارضون، حيث تشوف اللي ماهزش يديه.

المتنعون: لا أحد.

إذن، إجماع.

**قُبِلَ التعديل بالإجماع.**

أستأذنكم الآن لأعرض المادة 53 كما وردت في المقترح الذي شرحه الأستاذ الأنصاري للتصويت.

الرئيس للرئاسة، وأتوجه كذلك بالشكر إلى كل من ساهم في إنشاء وإنتاج هذا التوافق، كذلك الأمانة العامة للمجلس وجميع الإخوان اللي عملوا معنا في هذه الأيام الماضية، وأقول أن، الحمد لله، المجلس له من النبوغ ما أهله، الحمد لله، لإفراز صيغ توافقية وهذا نعتز به. وأقول في النهاية ما قاله الإمام الغزالي "لم يكن في الإمكان أبدع مما كان"، وسوف نصوت بالإيجاب. وشكراً.

**السيد الرئيس:**

**شكراً للسيد المستشار المحترم.**

وننتقل الآن للتصويت على المادة الفريدة التي يتكون منها المقترح الذي بين أيديكم، والتي ترمي، بعد سحب المادة 13 إلى تعديل المادتين 46 و53 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

بخصوص المادة 46 واللي تتعلق بتعديل النصاب القانوني لتكوين الفريق، من باب الأمانة، أود أن أخبر السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أن رئاسة المجلس توصلت اليوم، يومه 20 أكتوبر على الساعة السادسة وخمسين دقيقة بعد الزوال، بمراسلة موقعة من طرف السيدين المستشارين المحترمين الأستاذ عبد اللطيف أعمو والسي عدي شجري عن حزب التقدم والاشتراكية، وهي المراسلة التي يطلبان فيها تعديل الفقرة الثالثة من المادة 46 من النظام الداخلي، ومضمون تعديل المقترح هو النصاب القانوني المتعلق بتكوين المجموعة بالتخفيض من 3 إلى 2. وأعطي الكلمة لأحد السيدين المستشارين المحترمين لتقديم هذا التعديل.

**المستشارة السيدة أمال العمري:**

**السيد الرئيس،**

المستشاران المحترمان غير متواجدين في القاعة، وبالتالي لدي تكليف من طرفها بعرض هذا التعديل الذي يهم طبعاً الفقرة 3 من المادة 46 من النظام الداخلي المتعلقة بالحد الأدنى لتكوين المجموعات، فيما كافي أعرضه لو سمحتم لي بذلك.

إذن، "الموضوع هو طلب تعديل الفقرة الثالثة من المادة 46 من النظام الداخلي.

سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد؛

فلنتمس منكم، السيد الرئيس، العمل على تعديل الفقرة الثالثة من المادة 46 من النظام الداخلي مجلس المستشارين، وذلك بعرض مقترح التعديل على الجلسة العامة للمجلس المختصة لتعديل بعض بنود النظام الداخلي: "لا يمكن أن يقل عدد أعضاء كل فريق إلى آخره..."، والفقرة هي كالتالي يعني التعديل كالتالي: "كما لا يمكن أن يقل عدد أعضاء كل مجموعة برلمانية عن عضوين"، بدل 3 أعضاء.

الدستورية، كسلطة للرقابة والتشريع وممارسة الدبلوماسية الموازية. وفي هذا الإطار، إيماننا من امتداد للحركة الشعبية فكريا وتنظيما، ومن موقع السبق للفكر الحركي منذ فجر الاستقلال المؤمن بمغرب المؤسسات، فإننا لا يمكن إلا أن ندعم كل مبادرة نوعية من شأنها ترسيخ التعددية السياسية النوعية داخل المؤسسات، على اعتبار أن الحركة الشعبية منذ ميلادها آمنت وتؤمن بمغرب التنوع والوحدة، واعتبارا أيضا كون الصراع السياسي ينبغي أن يتم تحت سقف المؤسسات وليس حول شرعية المؤسسات.

كما أن الحركة الشعبية أيضا منخرطة في تفعيل أحكام مقتضيات الدستور، الذي ناضلت منذ عقود من أجل مضامينه وفلسفته المحسنة لمغرب الحريات والتنوع والتعددية والتفاعل الإيجابي بين المؤسسات. على هذا الأساس، فإن الحركة الشعبية لا يمكننا إلا أن تتفاعل إيجابا مع مبادرة السيد رئيس المجلس الموقر وخلاصة مشاوراته مع مكونات المجلس الحزبية والمهنية والنقابية بخصوص النظام الداخلي للمجلس، بما يضمن تمثيلية هذه المكونات في هيكل المجلس.

ويأتي هذا الموقف الحركي انسجاما مع قناعتنا بأهمية ضمان تنوع التمثيلية المشتركة في مجلسنا الموقر بمختلف المكونات، بهدف النهوض بأدوارها الدستورية كفضاء للحوار البناء والديمقراطي وكبوصلة للحكامة الترابية والجهوية، التي من شأنها إعطاء البعد الدستوري الحقيقي للثنائية البرلمانية المنشودة، في هذا السياق فإن الحركة الشعبية المؤمنة دوما وأبدا بالمقاربة التشاركية، لا يمكن إلا أن تسالير رغبة باقي الفرقاء في المؤسسات في ترجمة البعد الاستراتيجي الهادف إلى جعل مجلس المستشارين ينتقل بتنوع مكوناته ورصيده الرقابي والتشريعي والدبلوماسي إلى مؤسسة تكون بالفعل ذراعا مؤسساتيا لمغرب الجهات في إطار وحدة الوطن والتراب، مؤسسة مبنية على التكامل والتمايز مع مجلس النواب بنظام داخلي يضمن هذه الأهداف السامية التي ما فتئ جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، يؤكد عليها.

إن الحركة الشعبية وهي تبدي موافقتها على النظام الداخلي في صورته الجديدة المعروضة على أنظار مجلسنا الموقر، إذ تؤكد على انخراطها الدائم والمعهود في النضال والعمل من أجل الارتقاء بالأداء المؤسساتي للبرلمان وباقي المؤسسات من أجل مغرب يكرم جميع أبنائه، نعز بالالتزام إليه وبمقدساته وثوابته داعين جميع الفرقاء إلى منظومة العمل المشترك وجعل مصلحة الوطن فوق كل اعتبار.

وقفنا الله جميعا لما فيه خير الوطن والمواطنين، تحت القيادة السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

وشكرا على حسن انتباهكم والسلام.

الموافقون: إذن إجماع.

أعرض المقترح برمته، تفضل الأستاذ الأنصاري.

#### المستشار السيد محمد الأنصاري:

لقد سبق في كلمتي السيد الرئيس، أن التمس من السيد الرئيس ومن المجلس الموقر التجاوب مع سحب التعديل الخاص بالمادة 13، وبالتالي أتمس الإشهاد بذلك بأنه سحب من المقترح.

#### السيد الرئيس:

هذا ما قلته قبل قليل، لما قلت ننتقل للتصويت على المادة الفريدة بعد سحب المادة 13.

إذن متفقين، إذن، نسجل في المحضر بأنه "تم سحب التعديل المتعلق بالمادة 13".

أعرض الآن المقترح برمته للتصويت:

الموافقون بعد السحب، أعرض المقترح برمته للتصويت بعد سحب التعديل المتعلق بالمادة 13: الإجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مقترح يقضي بتغيير المادتين 46 و53 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

شكرا جزيلا لكم .

ورفعت الجلسة.

#### الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة للرئاسة

#### مداخلة باسم الحركة الشعبية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم السادة مستشاري حزب الحركة الشعبية في مجلسنا الموقر في ثاني جلسة من عمر المجلس، بعد تنصيبه الجديد، وهي جلسة تنعقد بعد الجلسة الدستورية المخصصة لانتخاب رئيس هذه المؤسسة الدستورية التي جسدت شكلا ومضمونا انتصارا آخرًا للديمقراطية المغربية المتأصلة.

هذه الجلسة أيضا تنعقد في سياق الجلسة الافتتاحية للبرلمان، المتميزة بالخطاب السامي لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والذي رسم معالم خارطة الطريق للمرحلة المقبلة، سياسيا وتشريعيا مما يطوقنا كبرلمانيين جميعا بالعمل الجاد والترفع عن الحسابات الضيقة لإيلاء المؤسسة التشريعية مكانتها